

# لماذا لا تشترك نساء المنطقة في العملية السياسية؟

---

إعداد: مزن حسن  
ياسمين علاء الدين (باحثة مساعدة)

# قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	الملخص التنفيذي
4	المقدمة
6	المبحث الأول: منهجية الدراسة (النظرية الإيكولوجية)
8	المبحث الثاني: الرواية النسوية الخاصة بالصورة النمطية للنساء في السياسة من الناحية النظرية والتطبيقية
16	المبحث الثالث: تحليل العمليات السياسية لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية
20	المبحث الرابع: العمليات السياسية لمشاركات النساء في أوقات النزاع، تحليل أدوارهن
26	المبحث الخامس: البحث التطبيقي/Action
30	Research
31	الخاتمة

## المخلص التنفيذي:

تحاول هذه الورقة البحثية طرح رؤية تحليلية لمشاركة النساء في العملية السياسية في منطقة الشرق الأوسط. فتقوم بطرح رؤية نشوية تحليلية للعلاقة بين التمكين العددي والتمكين السياسي الواسع والشامل، مع عدم الإخلال بأنظمة التمييز الإيجابي. فتقوم الورقة البحثية بالتركيز على النظرية الإيكولوجية/ecological theory كمنهجية للبحث، والقدرة على تحليل إشكاليات النساء الجندرية وتأثيرها على الأدوار التي تقوم بها حتى الوصول إلى منظومة القوانين والسياسات والدساتير. مع الأخذ في الاعتبار؛ الجانب التطبيقي الذي يتمحور حول تجارب النساء في دول متعددة في المنطقة أو تجارب من دول الجنوب بشكل خاص؛ كجزء ركيز في الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: (العملية السياسية، الانتخابات، الرؤية النسوية، التمييز الإيجابي، تجارب الجنوب).

## المقدمة:

تتمثل الورقة البحثية حول قدرتها على تحليل العملية السياسية بالأخص العملية الانتخابية من منظور نسوي؛ والقادر على طرح أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة الحقيقية للنساء في هذه العملية، لذا تتمحور الإشكالية البحثية حول التساؤل الرئيسي للورقة " لماذا لا تشارك نساء المنطقة في العملية السياسية؟". فتقوم الورقة بالتركيز على النظرية الإيكولوجية "السياسية-النسوية"، مرورًا بطرح العديد من الإشكاليات الفرعية المنبثقة عن التساؤل الرئيسي المتحور حول الرواية النسوية للتواجد النسائي في الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط من حيث المعوقات والسميزات من الجانب النظري والتطبيقي. وصولًا في ختام الورقة؛ إلى التركيز على النظرة الإجرائية والتطبيقية للبحث محل الاهتمام، مع بيان أهم التوصيات جراء ذلك.

ومن ثم؛ تركز هذه الورقة على خمس مباحث رئيسية تتمثل في؛ منهجية الورقة البحثية "النظرية الإيكولوجية السياسية-النسوية"، الرواية النسوية الخاصة بالصورة النمطية للنساء في السياسة من الناحية النظرية والتطبيقية، مرورًا بتحليل العمليات السياسية لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية، والعمليات السياسية لمشاركات النساء في أوقات النزاع وتحليل أدوارهن، وختامًا المبحث الخاص بالبحث التطبيقي وأهم التوصيات.

## وعليه؛ يمكن تقسم الورقة البحثية إلى:

- 1 النظرية الإيكولوجية السياسية-النسوية.
- 2 طرح إسهامات المنظور النسوي في حقل العلوم السياسية.
- 3 تحليل التواجد النسائي في الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط (بين سؤال الكم وكيف؟)
- 4 الأطر التقليدية الخاصة بـ صور النساء وأدوارهن بين العام والخاص .
- 5 الأدوار النسائية وصورهن في السياسة وديناميات الصراع في المنطقة (كصورة المرأة الغير فاسدة، الغير مشاركة في أعمال العنف...).
- 6 الرواية النسوية الخاصة بالصور النمطية للنساء في السياسة من الناحية النظرية والعملية.
- 7 أهم المميزات التي تستند إليها النساء للفوز في الانتخابات (الانتماء القبلي والعشائري والأسري، الانتماء الطبقي، الانتماء الطائفي،...).
- 8 تحليل العمليات والسياق المجتمعي الغير داعم للمشاركة الحقيقية للنساء في السياسة، ومؤشرات عدم استمراريته واستدامته.
- 9 توصيف العمليات السياسية، ومشاركات النساء في أوقات النزاع والصراع وتحليلها لتواجد النساء ودورهن في السياسة. والفاعلين المختلفين .
- 10 Action research perceptive / المنظور التطبيقي للورقة البحثية ويتمثل في عدة محاور إلا وهي:
  - إسهامات الحركة النسوية في توثيق حالات العنف بشكل عام والعنف السياسي والعدالة الانتقالية بشكل خاص.
  - السياسات النسوية للتواجد المتعدد للنساء في السياسة والعمليات الانتخابية.
  - التمييز الإيجابي كعملية متكاملة وليست عددية فقط
  - التوصيات.
  - الخاتمة.

# المبحث الأول: منهجية الورقة البحثية: النظرية الأيكولوجية السياسية النسوية/FPE

استطاعت المدرسة النسوية ما بعد البنيوية؛ بطرح نظرية الإيكولوجيا السياسية وتقاطعها مع النظرية النسوية -وبالأخص على يد "جوديث بتلر ١٩٩٩-؛ إلى الوصول للقدرة على تحليل المنظومة البيئية السياسية وممارسات النوع المتعددة داخل هذه المنظومة، فالإيكولوجية السياسية ما هي إلا انعكاس في القدرة على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها بغض النظر عن الطبقة أو العرق أو الجنس.. وغيرها.

وعليه؛ تبلورت العديد من الدراسات النسوية في القدرة على تحليل ممارسات النوع الاجتماعي في هذه البيئة/ الإيكولوجية من خلال الممارسات التنظيمية للمؤسسات التأديبية (الأسرة، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الدينية) والأجساد الجنسية داخل الأطر السلطوية والسياسية والأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وكذلك التاريخية، وعلى خلفية ذلك فإننا باستطاعتنا رسم خرائط للموارد الطبيعية والسياسية وقدرة المرأة في الحصول والسيطرة على هذه الموارد، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنتاج حول جوانب التضمين والاندماج والمساواة والتهميش والظلم والإجحاف والمساحات التمييزية بين الرجال والنساء.

ومن هنا؛ يمكننا الانطلاق من الترابطية والتقاطعية بين النوع النساء وتشكيل الهويات الاجتماعية وعلاقتها بالطبيعة والنظام السياسي القائم على حرمان النساء من الموارد بسبب المنظومة الإيكولوجية الأبوية والممارسات التقليدية المحيطة بأدوار النساء في هذه المنظومة سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ومن ثم؛ يعتبر كل من الجنس والنوع محددان الإيكولوجيا السياسية المحيطة والنظر إلى تحليل وفهم التفاهات الدقيقة بين العلاقة الترابطية بين النوع والبيئة السياسية بشكل خاص.

وبالنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من هذا المنظور الإيكولوجي؛ يمكننا أن نقرأ الوضع العام للنساء بالترابط مع خلل المنظومة السياسية الديمقراطية في هذه الدول على مر مراحل التغيير في دول ما بعد الاستعمار، وفي العشر سنوات السابقة تغيرت الأوضاع في المنطقة مما أتاح إلى وجود العديد من الفاعلين والفاعلات السياسيات في المجال العام، هذا بالإضافة التي توسيع رقعة العنف الممارس على النساء سواء في المجال العام أو الخاص مما تسبب في تغيير ما تواجهه النساء في المنطقة كجماعات أو أفراد.



هذا الوضع العام فرض وجود معايير وإشكاليات على الساحة السياسية ومشاركة النساء في العملية السياسية

مرت العديد من الدول مثل مصر وتونس وليبيا واليمن على سبيل المثال بمراحل لإعادة كتابة الدساتير بعد ٢٠١١، وعلى الرغم من الدور البارز للنساء في الحراك السياسي والثوري الذي حدث بدول الربيع العربي الاول (مصر- تونس- اليمن- سوريا- ليبيا) والربيع العربي الثاني (السودان- الجزائر- العراق- لبنان)، إلا أن عملية الإقصاء والإزاحة التي تعرضت لها النساء خلال مرحلة التحول الديمقراطي عبر المحاولات بتحديث الدور وتقليل سقف المطالب النسوية، وهو ما أدخل النساء في معارك سياسية مع السلطة الانتقالية بدول الحراك لمحاولة تحقيق بعض المكاسب النسوية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فكانت أولى المعارك السياسية النسوية هو معايير تشكيل اللجان التأسيسية لكتابة الدساتير عبر دخول نساء اللجان التأسيسية ووضع أجندة نسوية لها علاقة بوضعية النساء وحقوقهن في الدستور.



## المبحث الثاني: الرواية النسوية الخاصة بالصور النمطية للنساء في السياسة من الناحية النظرية والتطبيقية:

في البداية؛ جاءت الإسهامات النسوية في حقل العلوم السياسية بجميع فروعها، سواء النظرية والفكر السياسي الذي تبلور فيه المقومات والأطروحات الفكرية النسوية وموجاتها وتطوراتها مع الفكر والفلسفة السياسية، وصولاً بالنظم السياسية والعلاقات الدولية وقدرة الإسهامات النسوية على إعادة تفكيك المفاهيم الخاصة بهذه الفروع والحقول المختلفة وكيفية إنشاء نظريات بديلة ومستقلة ومتقاطعة مع حقل النظم السياسية والعلاقات الدولية. ومن ثم؛ استطعنا الاهتمام بشكل رئيسي حول طرح الأفكار النسوية في "المجادلة/المناظرة الثالثة" بين الوضعيين وما بعد الوضعية في النظر لهذه الحقول من خلال العدسة النسوية/الجندرية وكيفية بناء دراسات أكثر شمولية وعابرة وتقاطعية تأخذ المنظور النسوي والنوع الاجتماعي محل الاهتمام والتحليل.

ومن هنا؛ تمثل لدينا الإسهامات النسوية في هذه الحقول السياسية المتعددة بالتركيز على نقد النظريات السائدة وتطبيقاتها المختلفة، وخلق نظريات متقاطعة قادرة على إعادة بلورة الصور التقليدية المتعلقة بالنساء في السياسة/المجال السياسي، وإعادة فهم صور ودور المرأة في هذه المجالات المختلفة من منظور نسوي سواء تعلق الأمر بدور المرأة في صناعة القرار، أو تخصيص الموارد/الموارد السياسية، أو صنع السياسات، أو كيفية إدماج منظور النوع الاجتماعي/النسوي في السياسات العامة، أو المشاركة والتمكين السياسي وغيرها من الأدوار السياسية.

وعليه؛ تتبلور هذه الورقة البحثية حول المنظور/ الرواية النسوية في السياسة بالنظر بشكل أساسي لصور وأدوار النساء في العملية الانتخابية بالأخص في المشاركة السياسية من الناحية النظرية والعملية، فعند التدقيق في وضع ومشاركة النساء بداخل الهياكل السياسية نرى أنها ما هي إلا إدخال الأجساد الأنثوية إلى المكاتب السياسية دون وجود فعلي وموضوعي للتمثيل والمشاركة (سواء الإيجابية أو السلبية) بسبب عدم المساواة الفعلية بين الجنسين في السياق السياسي أو الإيكولوجي القائم على تهميش المرأة في المجال العام والسياسي، فيمكننا تقسيم التمثيل النسائي في العملية السياسية/الانتخابية إلى:

1. التمثيل الرسمي، الذي ينص عليه القانون بصرف النظر عن الترجمة الحقيقية لتواجد النساء في العملية الانتخابية بجميع مراحلها.
2. التمثيل الوصفي والنسبي، القائم على انعكاسات المصالح السياسية.
3. التمثيل الموضوعي، وهو التمثيل والمشاركة الحقيقية للمرأة في العملية الانتخابية بجميع مراحلها وبغض النظر عن الانتماءات العرقية والاجتماعية والطائفية والعشائرية...







ومن ثم؛ تقودنا الرواية النسوية للقدرة على التفرقة بين الأنواع المختلفة لتمثيل وتواجد النساء بداخل العملية الانتخابية وكذلك القدرة على خلق وتنظيم المقاومة في ظل فضاءات ديمقراطية جديدة ومرتبطة بأدوات وآليات نسوية للقدرة على التمثيل الحقيقي للنساء في العمليات الانتخابية. وعلى خلفية ذلك؛ فإن الإسهامات النسوية بخصوص ذلك قامت بشكل رئيسي حول تفكيك الصور النمطية لتواجد النساء في السياسة من خلال:

التركيز على المؤهلات التعليمية والمهنية للمرأة في الساحة السياسية.

2. التركيز على حياتها الأسرية والحالة الاجتماعية الخاصة بها.

3. التركيز على انتماءاتها الفكرية، الطائفية، العشائرية والقبيلية، علاقات القرابة.

4. الأدوار المناسبة للنساء دون الرجال، والعكس صحيح.

5. القوالب النمطية الجنسانية في ذهن الناخبين/ات حول المرأة المرشحة، والمرتبطة بدورها الاجتماعي.

6. التوقعات الخاصة بدور المرأة عند الفوز في الانتخابات.

وغيرها من الصور النمطية التي ارتبطت بالمرأة في العملية الانتخابية بشكل خاص وفي السياسة بشكل عام، حيث تتبلور هذه الصور النمطية للنساء انبثاقاً من الدور الاجتماعي للمرأة من منظور أبوي وغير قادر على النظر إلى صور مغايرة وأدوار جديدة للمرأة بداخل القضاء العام والسياسي، كتوقع مثلاً ميل النساء في البرلمان/المكاتب السياسية للعمل على الملفات التعليمية والرعاية الصحية والأطفال والأسرة على عكس أدوار الرجال التي تتبلور في تصور خيراتهم الفائقة في ملفات عدة كالملفات العسكرية والاقتصادية والتجارية وغيرها من الأدوار التي ترتبط بشكل أساسي حول التوقعات على أساس الدور الاجتماعي التي تميل إلى ترسيخ صور الرجال المتعلقة بالقوة والحكمة والأدوار القيادية على عكس النساء في طبيعتهم الأنثوية والأمومية والمائلة إلى المشاعر.

وعلى مستوى آخر؛ أن هذه التوقعات ليست منحصرة فقط في مراكز صنع القرار أو السلطات الرسمية بل هذه الصور النمطية تتسرب إلى أذهان الناخبين/ات وترسخ في أذهانهم/ن السمات الذكورية المرتبطة بصفات كالحسم والقيادة والخبرة والأدوار السياسية على المستويات الوطنية والعليا بشكل أكثر خصوصية، على عكس المرأة التي يمكن أن تتولى مناصب أقل وتابعة لهذه السلطات وتوليها المكاتب المحلية والأدوار الإدارية. ومن ثم؛ تتبلور هذه الصور النمطية في العديد من المستويات التي تخلق علاقات ارتباطية بين الإيكولوجيا المجتمعية بشكل عام والتمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص وفقاً لطبيعتها الأنثوية وانحصار صورة المرأة في المجال الخاص (في المنزل وحياتها الشخصية) وبالتالي توقع الطموحات المحددة للمرأة، والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى محدودية الفرص المتاحة للمرأة وتوقع منها دور غير مناسب لها.

بالإضافة إلى ذلك؛ توجد علاقة ترابطية ووثيقة بين العباءة الانتماءات الأولية والمرأة في الانتخابات، حيث أن العديد من النساء المرشحات في الانتخابات يتكن إلى انتمائتهن القبلية أو العشائرية أو الطائفية وكذلك درجة تقربهن من السلطة (سواء من خلال درجة القرابة، مصاهرة، زواج، وغيرها من الأشكال)؛ للعمل على خلق شرعية لها قائمة على أبوية المنظومة الإيكولوجية السياسية، ولديها نسب أعلى في الترشح والفوز في الانتخابات وغيرها من المراحل المختلفة للعملية الانتخابية. ناهيك؛ عن تبني المرشحة/المرأة العديد من الأفكار الذكورية والسلطوية التي تتماشى مع الأجندة الأبوية-السياسية؛ أي أن هذه المنظومة قامت باستبدال ذهن ذكر بداخل جسد امرأة للعمل على كسب وتأييد وشرعنة هذه الإيكولوجيا لمحتواها ومضمونها على المستوى المحلي والإقليمي والذي قد يصل إلى العالمي، وعليه يتمحور صوت المرأة "غير المحرر" وفقاً للمصالح الطائفية والقبلية والحزبية وغير متطرقاً إلى القضايا النسائية/النسوية.



# وإجمالاً؛ تتمثل أهم العقبات أمام النساء في الانتخابات إلى:

## أولاً: العقبات السياسية:

النمط الأبوي في السياسة. وهو النمط السائد بدول المنطقة مع تفاوت نسبي بين كل دولة وهو ما يمكن ملاحظة في إحدى دول الربيع العربي "اليمن"، فحسب الأدوار السائدة بين الجنسين، يُعترف بالرجال باعتبارهم "حماة" للنساء والأسر إذ بدون حضور قريب من الذكور، تتعرض النساء أكثر فأكثر للعنف الجنسي والبدني في المجتمع، مع عدم الاعتراف بالأدوار السياسية للنساء في اليمن، وحيث يصيغ الفكر الأبوي قاعدة مجتمعية تنطلق من أن المرأة كائناً ضعيفاً جسماً وعقلاً، وقدرات، ويحصر وظيفتها في تأدية غرض أساس واحد، هو (الزوجية) بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي.

-1

الافتقار إلى دعم الأحزاب. على الرغم من تضمين الأحزاب السياسية باتجاهاتها الأيدلوجية المختلفة حقوق المساواة بين الجنسين في برامج الأحزاب إلا أن التطبيق العملي يتناقض مع برامج وخطابات أغلب الأحزاب من حيث عدد النساء في المناصب القيادية بالأحزاب بالإضافة لعدم اهتمام الأحزاب بطرح برامج وسياسيات داعمة لحقوق النساء أو نسوية أثناء الاشتباك السياسي بالمجتمع، فعلى سبيل المثال نجد ضعف المشاركة السياسية للنساء في الأردن حيث أظهرت إحصائيات صدرت أخيراً عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أن "مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية لا تزيد عن ٢٨,٧٦ % من مجموع الأعضاء"، إذ احتلت امرأة واحدة منصب أمين عام حزب، بحسب الإحصائيات ذاتها.

-2

كما كشفت الدراسة عن وجود معوقات أمام مشاركة المرأة السياسية من وجهة نظر المبحوثين من المواطنين الأردنيين، كان أهمها عدم تقبل الرجل لعمل المرأة في الحياة السياسية بنسبة ٧٧% , وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في الحياة السياسية بنسبة ٧١% , وعدم قدرتها على التوفيق بين مسؤولياتها العائلية والمسؤوليات المترتبة على المشاركة السياسية بنسبة ٦٨% , وعدم قدرة المرأة على المشاركة بفعالية في الحياة السياسية بنسبة ٤٩%.

-3

تتميش دور المنظمات النسائية/النسوية. تتعرض المنظمات النسوية ورائدات العمل النسوي بدول المنطقة لتهميش متعمد من قبل السلطة الحاكمة وأطراف من النخبة السياسية، بالإضافة للمضايقات الأمنية وهو ما يمكن ملاحظة من خلال التضييق على العديد من المنظمات النسوية والمنظمات الحقوقية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مع تحويل بعضهم الي المحاكمة بتهمة "التحرر غير المسئول" نتيجة رفع المنظمات النسوية للمطالبة النسوية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

-4

النظم الانتخابية وأنواعها. شهدت دول المنطقة العديد من أشكال النظم الانتخابية والتي تتراوح بين نظم انتخابية معتمدة على نظام (الترشح الفردي) أو (القوائم المغلقة أو المفتوحة) أو نظم انتخابية (مختلطة بين الفردي وشكل من أشكال القوائم المفتوحة بتحديد نسبة للنساء)، وبغض النظر عن شكل وطبيعة النظام الانتخابي وان كانت (القوائم النسبية المفتوحة التبادلية للنساء parity) هي الأقرب لتحقيق تمثيل نسبي للنساء الا أن اقتصر النظام السياسي على وضع (كوتا) للنساء مع عدم التركيز على النظام الانتخابي الأمثل القادر على تحقيق عدالة للنساء، وهو ما يمكن ملاحظته في الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة والتي فازت ٩٧ امرأة في الانتخابات التشريعية من أصل ٣٢٩ مقعداً في البرلمان، بنسبة ٢٩,٤%، وجاءت هذه النسبة بموجب الدستور العراقي فإن كوتا النساء في مجلس النواب العراقي تبلغ ٢٥ % منذ إقرارها في عام ٢٠٠٥.



## ثانيًا: العقبات المجتمعية:



تأنيث الفقر والبطالة. تواجه النساء افقار متعمد بدول المنطقة وهو ما عبرت عنه نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة (اليونيسف)، غيتا راو غوبتا، إن "الفقر هو تجربة تنطوي على تمييز جنسي". فعدد النساء الفقيرات يفوق عدد الرجال، وغالبًا ما يكنّ أشد الفقراء فقرًا. فالنساء قد يتعرضن إلى مخاطر أكثر، وهنّ أقل قدرة على انتشال أنفسهن من هوة الفقر بسبب أوضاعهن الاجتماعية التي تحددها لهن بعض الثقافات. أما مساعدة النساء للخروج من هوة الفقر وتستدعي إلقاء نظرة معمقة على القيم الثقافية والديناميكيات المتعلقة بتوزيع السلطة بين الرجال والنساء ويمكن ملاحظة ذلك لأوضاع النساء في اليمن على سبيل المثال.

العبء المزدوج لدور المرأة. تلعب المرأة أدوار عدة منها ما هو أسرى ومنها ما هو اقتصادي عبر العمل، بالإضافة الي تعرضهن الي العنف الاسري والمجتمعي. وهو ما يمكن ملاحظته في حالة النساء بدول الصراع (اليمن-سوريا).

التعليم والخبرة والتدريب. تقول نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة (اليونيسف)، غيتا راو غوبتا، في العديد من البلدان، تفرض الأعراف والتقاليد الاجتماعية بأن يكون مكان المرأة في المنزل، واضطلاعها برعاية أفراد العائلة. أما الرجال فإنهم يعيلون أفراد أسرهم من خلال العمل خارج المنزل. من شأن هذه المعايير أن تؤثر في تشريع القوانين والسياسات المتبعة وإمكانية وصول النساء إلى التعليم، والعمل، والتملك في العديد من المجتمعات. وتتوفر للفتيات والنساء إمكانيات أقل للوصول إلى التعليم، والعمل وغيرها من الموارد التي تحقق الاستقرار الاقتصادي وتدفعهن نحو التقدم. وهذا الأمر صحيح بوجه خاص بالنسبة للأسر الفقيرة. ويمكن ملاحظة ذلك لأوضاع النساء في سوريا علي سبيل المثال.



الانتماءات الأولية والأدوار التقليدية للمرأة. تحتل اليمن المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي للسنة الـ ١٣ على التوالي ٢٠١٩، حيث ظلت النساء يعانين من عدم المساواة في النوع الاجتماعي المترسخ بشدة في مجتمع موغل في النزعة الذكورية وذي أدوار صارمة بين الجنسين. وبالرغم من أن النزاع في اليمن خلّف تأثيراً رهيباً على كل المدنيين بصفة عامة، فإن النساء والفتيات تأثرن بهذا الوضع بشكل غير متناسب. وأدت الصور النمطية السلبية بشأن أدوار النوع الاجتماعي والمواقف الأبوية، والنظام القانوني التمييزي، وانعدام المساواة الاقتصادية، إلى مفاقمة الوضع الهش للمرأة فيما يخص تعرضها للعنف. وأدت أعمال القتال إلى معاناة اليمنيين بسبب حدة الأزمة الاقتصادية، وتضرر البنية التحتية، وانهيار الخدمات. لكن بالإضافة إلى ذلك تعيّن على النساء أن يواجهن محدودية الحركة بسبب المعايير الثقافية السائدة بين الجنسين. وأيضاً، لأنهن مسؤولات عن توفير الطعام وتقديم العناية في منازلهن، كان لزاماً عليهن أن يتعاملن مع التحديات المرتبطة بمحدودية الوصول (أو انعدامه) إلى الطعام، والماء، والصرف الصحي، وخدمات العناية الصحية- والتي شهدت تدهوراً مطرداً بسبب استمرار النزاع.

دور الإعلام الجماهيري-الأبوي. تعاني دول المنطقة من تناول اعلامي أبوي ينطلق من قاعدة النساء بالمنزل، والزوجة، في المقام الأول ويأتي بعد ذلك الأدوار السياسية والاجتماعية، بالإضافة لتجاهل الاعلام العنف الممنهج ضد النساء سواء على المستوى الأسري أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي.



# المبحث الثالث: تحليل العمليات السياسية لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية

تمر المنظومة التحليلية للعمليات السياسية- الانتخابية بالعديد من المراحل أهمها:

١. فترة الترشح في الانتخابات.
٢. فترة التسجيل في الانتخابات.
٣. فترة الحملات الانتخابية.
٤. فترة إعلام وتوعية الناخبين والتوعية المدنية.
٥. فترة الاقتراع.
٦. عد وفرز الأصوات وإعلان النتائج.
٧. فترة ما بعد الانتخابات.

إضافة إلى تقاطعية (تحليل الجمهور، فرائط الإعلام، الأدوات والأساليب المستخدمة) في هذه العمليات الانتخابية المختلفة والمتعددة، فعند النظر إلى دور المرأة في هذه المراحل المختلفة نستطيع تحليل دورها كضحية وفاعل بداخل هذه المنظومة؛ فعلى سبيل المثال "الجزائر نموذجًا":

حيث تراجع تمثيل المرأة في الانتخابات المحلية ٢٧ نوفمبر ٢٠٢١ من المناصفة إلى نسبة ١٣ بالمائة حسب معطيات التقدم ما يرهن مشاركة الجانب النسائي في الحياة السياسية مستقبلا وفق متابعين حذروا من انكماش مقاعد النساء في المجالس البلدية وحتى في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة، ما جعل برلمان ومجالس محلية بتمثيل نساء أقل عما كان موجود حيث بدا واضحا تراجع نسبة التمثيل النسائي في القوائم الانتخابية وهذا رغم إقرار قانون الانتخابات الجديد لمبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، حيث لم تتجاوز نسبة مشاركتها ١٣ بالمائة من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأمر الذي طرح عدة تساؤلات حول أسباب تقلص الوجود النسوي في القوائم الانتخابية ومدى تأثير ذلك على وجودها في المجالس المنتخبة مستقبلا.



ورغم تأكيد الأحزاب السياسية المعنية بهذه الاستحقاقات على أهمية مشاركة المرأة وتواجدها ضمن قوائمها الانتخابية للمحليات المقبلة، إلا أن المراقب للعملية الانتخابية، يلاحظ غياباً شبيهاً كلياً للعنصر النسوي في بعض القوائم، وفي حال وجدت لا يتجاوز تمثيلها نسبة ١٠ بالمائة، عكس الاستحقاقات السياسية السابقة التي استطاع فيها نظام المحاصصة المحدد بنسبة ٣٠ بالمائة أن يحافظ على الوجود النسوي سواء في البرلمان أو في المجالس المحلية. ويرجع ذلك للعديد من العوامل منها القانون الانتخابي ونظام التسجيل وفترة الحماية الانتخابية وقوانين حماية النساء من العنف أثناء عملية الإعداد للانتخابات والدعاية الانتخابية.

## ومن ثم؛ فإن مؤشرات عمليات النوع Gender للانتخابات:

١. الاستراتيجيات.
٢. تخطيط وسياسات الداخلية.
٣. وحدات ولجان النوع .
٤. التأكيد من التمثيل المتوازن.
٥. تنظيم المبادرات النسائية والنسوية.
٦. الاستراتيجيات الخارجية المتبلورة في:
  - أ- الإدارة الانتخابية وأصحاب المصالح لجهود وتعزيز التواجد النسائي.
  - ب- مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية الانتخابية (تسجيل، ترشح، توعية، إجراءات اللجان الانتخابية، حل النزاعات، الآليات الانتخابية).
  - ت- المراقبة الشاملة للانتخابات.
  - ث- دمج مشاركة النساء في إعداد التقارير النهائية والتوصيات.
  - ج- مشاركة النساء في وسائل التغطية والإعلام، ومنها (مراقبة الانتخابات إعلامياً، توثيق حالات العنف وبالأخص العنف السياسي، تعزيز الإصلاح القانوني والسياسي بمنظور النوع، مراقبة اتخاذ الترتيبات الانتخابية المحددة).





وعليه بتحليل الواقع العملي في المنطقة؛ نجد عدم تطبيق المؤشرات السابقة، وهو ما يمكن ملاحظته في انتخابات الأردن الأخيرة لعام ٢٠٢٠، حيث شكلت نتائج الانتخابات البرلمانية الأردنية صدمة كبيرة للقطاعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل جاهدة من أجل تعزيز دور النساء في العمل السياسي والبرلماني، بعد أن جاءت النتائج مخيبة للآمال، حيث شهد مجلس الأمة التاسع عشر غيابًا كبيرًا لدور المرأة، بعد فشل السيدات المرشحات في حسم أي مقعد عن طريق التنافس، والاكتماء فقط بمقاعد "الكوتا"، البالغ عددها ١٥ مقعدًا. وكانت المرأة حصلت في الانتخابات الماضية لمجلس الأمة الثامن عشر على ٥ مقاعد بالتنافس المباشر، بجانب ١٥ مقعدًا للكوتا، بينما غابت هذه المقاعد في الانتخابات الأخيرة على الرغم من أنها اتسمت بزيادة ملحوظة في عدد المترشحات بدوائر المملكة المختلفة، حيث بلغ عددهن ٣٦٠ مترشحة، من أصل ١٦٧٤ مترشحًا ومترشحة، بما نسبته ٢١ %، مقابل ترشح ٢٥٧ خلال انتخابات الدورة السابقة ٢٠١٦، كما شهدت بعض الدوائر الانتخابية طرح قوائم نسائية مغلقة بالكامل. النتائج أظهرت أن نسبة التمثيل النسائي في مجلس النواب التاسع عشر تراجعت إلى ١١,٥ بالمئة، فيما كانت نسبة تمثيلهن في مجلس النواب الثامن عشر ١٥,٤ بالمئة، وهي أعلى نسبة تمثيل نسائي على الإطلاق في تاريخ مجالس النواب. وهو ما يمكن إرجاعه لعدم توافر بيئة قانونية عادلة لكون السيدات الأضعف بالتنافس السياسي وكن الضحية لسلبات القانون الانتخابي وحسن استغلاله من خصوم المرأة في الميدان الانتخابي". بالإضافة لتعرض مترشحات إلى حملات تنمر إلكتروني وانتقادات تتعلق بشكلهن ولباسهن، بالإضافة للعنف الانتخابي ضد النساء في المناطق ذات الطابع العشائري، وكانت دراسة أعدها مركز قلعة الكرك، خلال شهر يوليو ٢٠٢٠، كشفت أن ٦٣,٦ % من مترشحات سابقات قلن بأنه لا يوجد وعي كاف بالعنف ضد النساء في الانتخابات، وأن ٧٦,١ % قلن إن العنف ضد "الناخبات" خلال الانتخابات هو ظاهر علنًا. وتصنف الدراسة أشكال العنف بالابتزاز المالي والتعليقات حول الحياة الشخصية بلغة سلبية ومهينة، وكذلك الاعتداء أو التهديد الجسدي أو الجنسي والتشهير والتهديدات الإلكترونية.

يذكر أن أعداد الناخبات الأردنيات فاقت أعداد المصوتين من الرجال، فوفقًا لأرقام الهيئة المستقلة للانتخاب، بلغ عدد الناخبين للانتخابات النيابية العامة للمجلس التاسع عشر (٤,٦٤٧,٨٣٥) ناخبًا، منهم (٢,٢٠٠,٤٥٦) ذكور و (٢,٤٤٧,٣٧٩) إناث، وشكلن ما نسبته ٥٢,٦ بالمئة من مجموع الناخبين/ات.

## المبحث الرابع: العمليات السياسية لمشاركات النساء في أوقات النزاع، تحليل أدوارهن

قامت الدراسات النسوية بإعادة تفكيك هذه الصور النمطية القائمة على أساس النوع، وتعمل على إمكانية تغيير هذه الصور من خلال عدم التركيز على الإمكانيات اللاعنفية لـ"الفضائل الأنثوية" من أجل خلق عالم سلمي، أما بالنسبة للنسويات البنويات فإن الأبوية المعسكرة نُقشت على أنها الأسطورة التأسيسية للدول القومية واحتياجاتها الدائم على التمييز على أساس الجنس والتأكيد على التركيز على مفهوم الأمومة والرعاية وعدم خروج المرأة من المجال الخاص والعمل على التقليل من تجريدية المرأة الغير عدوانية للوصول إلى نظرية قادرة على فهم أكثر واقعية للنساء وأدوارهن أثناء الصراع وبعد انتهائه.

حيث اهتمت الدراسات الأكاديمية خاصة بعد الحرب الباردة؛ بدراسة ظاهرة "المرأة المحارب" خلال الحروب أو في فترة تسويتها ويرجع ذلك إلى دراسات النوع/النسوية التي قامت بشكل رئيسي إلى الاهتمام بهذا المفهوم نظرًا لانخراط المرأة في الجيوش النظامية للدولة (بشكل إجباري/قسري، طوعي)، حيث جاء دور المرأة في دول الجنوب في التنظيمات والجماعات المسلحة على أساس برامجي تحت ستار الرغبة في الحصول على الثروات الطبيعية أو السلطة أو نشر أيديولوجية معينة، ثم تولت ظاهرة التجنيد العسكري للمرأة بشكل إجباري خاصة في ظل الحروب الأهلية والصراعات القبلية قبل وبانتهاء الحرب الباردة في ظل ما يعرف بـ"الحروب الجديدة". ففي ظل تنامي دراسات الأمن الإنساني التي جاءت ضمن جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بداية التسعينات من القرن الماضي للتأكيد على مصادر أمن غير تقليدية لم تتضمنها الدراسات الأمنية منها الأمن الاقتصادي والسياسي والغذائي والصحي والبيئي وأمن الجماعات والأمن الشخصي ومنه الأمن الجسدي من التعذيب وجميع أشكال العنف وصولاً إلى التجنيد القسري في الحروب سواء الدولية أو الأهلية.

ومن هنا؛ تبلورت العديد من النظريات منها نظرية "المرأة المحارب" حول حالات التعذيب والاختطاف وتوليد الآلام الناجمة عن الحروب ومحاولات ارتكاب العديد من الجرائم القتالية وممارسة الإبادة الجماعية ومحاولات العنف الجنسي بجميع أشكاله وبالأخص الاغتصاب كأداة حرب وحالات الحمل القسري الناجمة عن تلك الأفعال، وبالتالي أصبح الاغتصاب كاستراتيجية للحروب وإلحاق بنساء هذه المجتمعات وصفات العار من المشاركة في القتال إضافة إلى اغتصابهن وولادة أطفال جراء ذلك لا يتمتعون بأي هوية ولا جنسية معترف بها إلا من قبل المغتصبون.



وعليه؛ تبلور تغيير الصورة النمطية للنساء من حيث دور المرأة الذي لم يعد دورها مقتصرًا في الحروب أو الصراعات المسلحة على الجنس والمتعة والأعمال المنزلية بل حمل الأسلحة والقتال المسلح في مجتمعاتها اللاتي تنتمي إليهن، وإلى ضرورة النظر والبحث في وضع المرأة المحارب في عملية تسوية الصراعات والذي يمر بثلاث مراحل هامة تتبلور أهمهما في مرحلة نزع السلاح وصولاً إلى عملية تسريح الجيوش أي الحل الرسمي للتكوينات العسكرية الغير النظامية، وصولاً إلى إعادة الاندماج في مجتمعاتهن مرة أخرى من خلال توفير العديد من الأنشطة والبرامج التأهيلية. ولكن هذا لم يتحقق من خلال الممارسة العملية لهذه الخطوات نظرًا إلى صعوبة الانضمام في هذه البرامج سواء في مرحلة نزع السلاح وتوفير الحماية الكاملة لهن أو المستوى الخاص بإعادة تأهيلهن نظرًا لوصفات العار اللاحقة بهن بسبب الانتهاكات الجنسية التي قام بها طرف الصراع سواء الدولة أو الجماعات الغير رسمية ومنها الجماعات المسلحة أو من خلال بعض من القوى الدولية التي تعمل بالأساس على حمايتها من هذه الانتهاكات، إضافة إلى الأطفال الغير شرعيين الذين/اللأئي ينتسبون إلى هذه الأمهات المحاربات وعدم الاعتراف بهن، إضافة إلى محدودية الفرص المتاحة أمام التمكين الرئيسي لهن. مما أدى بدوره إلى حدوث انتكاسات سريعة تقود المرأة إلى العديد من الانتهاكات الإضافية ومنها عدم توافر بيئة مناسبة لها في مجتمعاتهن الصغيرة فقد تلجأ إلى السفر والإقامة مع المُعنف لها /المغتصب أو تتجه إلى أعمال البغاء وتكون أكثر عرضة للإتجار بالبشر بجميع أنواعه المشتملة بداخله، مما يفقد الأمن الشخصي لهؤلاء المقاتلات التي أجبرن بشكل غير إرادي حول هذه الحياة في ظل الصراع المسلح.

إضافة إلى ذلك؛ تتحدى كل من النسويات ومنظري حل النزاعات والصراعات سياسات القوة التقليدية المبنية على تحليلات واقعية أو واقعية جديدة للصراع، كما أنهم يشتركون في الاعتقاد الجوهري بأن الحرب ليست حتمية وأن البشر لديهم القدرة على حل الصراعات من خلال الوسائل اللاعنفية. ففي العقدين الماضيين، مع توسع الدراسات النسوية في العلاقات الدولية، اكتسبت التدخلات النسوية في حل الصراع مزيدًا من الاهتمام، مع التركيز بشكل خاص على خمسة عناصر: انتقادات لغياب و/ أو تهميش المرأة في الميدان، والجهود المبذولة لإشراك النساء وجعل المرأة مرئية ومسموعة؛ صياغة وجهة نظر نسوية فريدة من نوعها لمقاربة صنع السلام وحل الصراعات، والتي تختلف جوهريًا عن وجهات النظر السائدة (أو التيارات الذكورية)، والتنظير النسوي للاختلاف في نظرية وممارسة حل الصراع من حيث (التحديات الجوهرية، والتقاطعات، والسلطة والامتياز، والثقافة)، وإعادة تعريف النسوية للمفاهيم المركزية في هذا المجال، وخاصة العنف والسلطة والسلام والأمن والبحث والتنظير النسوي، بما في ذلك البحث الميداني في مناطق الصراع المصمم لتحويل المجال بدلاً من إصلاحه فقط.

فكان النقد الأول والرئيسي من التحليل النسوي هو أن بناء السلام لم يتم على أساس أبعاد النوع، وتجاهلت الدراسات حول الصراعات المسلحة والعلاقات الدولية وبناء السلام وجود المرأة في السياقات المتأثرة بالنزاع، ومن هنا وضعت النسوية فيما يمكن اعتباره نقطة انطلاق أساسية للادعاء بأن المرأة موجودة ويجب الاعتراف بها. فمنذ الثمانينيات من القرن الماضي، كتبت النساء في مجال العلاقات الدولية وأبحاث السلام عن النساء في الصراع وبناء السلام، وبدأ تناول الأنشطة والخبرات المتنوعة للمرأة في سياقات مختلفة، ثم أثرت الآثار المتباينة للنزاعات المسلحة على الرجال والنساء والهويات الأخرى، نظرًا لكون العنف الجنسي أحد أبرز أشكال العنف الذي عانت منه النساء خلال تلك النزاعات، فقد أرست سياسات بناء السلام ودراسات الصراع الصلة بين المرأة والضحايا كتمثيل أساسي لها ومرتبًا بالعنف الجنسي والاعتصاب كسلاح للحرب أو الصراع.





فجاء تحليل تعقيد العنف الجنسي المتجذر في النظام الأبوي من قبل الباحثات النسويات المنطلقة رؤيتهن من نقد الروايات أحادية البعد / التبسيطية / الفردية التي تساوي النساء بالضحايا، حيث الإشارة إلى أهمية العنف الهيكلي الذي عانت منه المرأة أثناء النزاع، يجادل الباحثات بأن آليات العدالة الانتقالية قد حددت "تسلسلاً هرمياً جنسانياً للانتهاكات" ويتجاهل "الإصابات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها النساء في الغالب بصفتهن نازحات داخلياً ورأس أسر ولجئات".

إضافة إلى؛ الإشارة إلى الآليات المؤسسية نفسها غير كافية في معالجة عواقب النزاعات المسلحة على المرأة وإنما يجب العمل الميداني لرصد وتوثيق حالات الانتهاكات المرتكبة ضد النساء. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أن النساء لسن مجرد ضحايا بل وكيلات/فاعلات أثناء النزاع المسلح وبعده، وعلى جانب آخر ركزت بعض الدراسات على مشاركة المرأة في الكفاح المسلح وكيفية رؤيتها كصانعة للسلام وليس من خلال انطلاقها من رؤية ذكورية-كما تم مناقشتها فيما سبق- بل العمل على زيادة وعي المرأة بدورها في بناء سلام شامل في البلاد أثناء انتهاء الصراع، وهذا ترجم بشكل عملي حول إصدار مجلس الأمن من قبل الأمم المتحدة بالقرار الخاص ١٣٢٥ وضرورة مشاركة المرأة في بناء السلام وأهمية دورها في مفاوضات السلام.

هذا إلى جانب؛ تركيز هذه النظرية على تمثيل أصوات النساء الأخريات - أي انتماءاتهن المختلفة سواء من الناحية الدينية أو العرقية أو الجنسية- من مجتمع إلى آخر بشكل بارز في بناء السلام، كما اقترحت المقاربات النسوية الانفصال عن الثنائيات المتعلقة بالدراسات الأمنية التقليدية بل تسليط الضوء على اعتبار العنف سلسلة متصلة إشارة إلى جذور ذلك العنف المتجذر في نظام الحكم قبل اندلاع الصراع وظهوره في الحياة اليومية العادية بسبب تجذر النظام الأبوي في هذه المجتمعات.

هذا إلى جانب؛ وضعت هذه النظريات النسوية المختلفة سواء النسوية الإيكولوجية أو البنائية أو غيرها العديد من الاقتراحات للتغيير الجذري في هذه المنظومات الأبوية لإمكانية إحلال بناء سلام شامل في دول الصراع، وحتى لا يكون السلام خيالياً إذا لم يعالج جذور العنف القائم على نظام النوع الاجتماعي، وهذا النوع من السلام "السليبي" يجب تعميمه على جميع بلدان العالم للحد من الانتهاكات الواقعة على المرأة قبل حدوث الصراع أو اندلاعه وصولاً إلى انتهاءه بشكل أساسي مع ضرورة إشراك المرأة بشكل ضروري في هذه الخطوات سواء المتعلقة بالحماية أو المشاركة في بناء السلام في هذه المجتمعات.

حيث سعت الأمم المتحدة بالتعاون مع التنظيمات النسوية في الازمة اليمنية على مدار السنوات المتعاقبة إلى فهم ودعم مشاركة المرأة اليمنية الهادفة في العمليات الانتقالية وعمليات صنع السلام والتركيز بشكل متزايد على إدراج تحليل النوع الاجتماعي ووجهات النظر في عملية السلام.

## إنشاء آليات لإدماج المرأة اليمنية

في العام ٢٠١٥، ومن خلال التعاون بين مكتب المبعوث الخاص وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم إنشاء مجموعة "التوافق" أو مجموعة التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام كآلية استشارية. كانت المجموعة تدار بشكل مباشر من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث نمت لتضم حوالي ٦٠ امرأة يمنية بحلول أواخر العام ٢٠١٨. في العام ٢٠١٦، دعا مكتب المبعوث الخاص وفدًا من سبع نساء يمنيات من مجموعة التوافق النسوي إلى الكويت على الرغم من أن النساء لم يكن لهن دور مباشر في المفاوضات.

وفي منتصف العام ٢٠١٨، أنشأ مكتب المبعوث الخاص المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المختصة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة التوافق النسوي اليمني. تضم المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المختصة اليوم ثماني نساء يمنيات. تم اختيار ثلاث منهن من مجموعة "التوافق" والخمس الاخريات من مكان آخر (وفي منتصف عام ٢٠٢٠، أصبحت خمسة من أعضاء المجموعة النسوية اليمنية الفنية الاستشارية المختصة هن أيضًا عضوات في مجموعة التوافق النسوي).

تتكون المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المختصة من سيدات من خلفيات متنوعة مثل الاقتصاد وحقوق الإنسان والحوكمة، وكذلك من النساء اللاتي لديهن خبرات في المجال السياسي. هذا وتشارك أعضاء المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المختصة في كثير من الأحيان في مشاورات حول قضايا سياسية بناءً على خبرتهن الخاصة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، سافرت ثماني أعضاء من المجموعة النسوية اليمنية الفنية الاستشارية المختصة إلى مشاورات جنيف حول اليمن. وقد شاركن في تقديم ثلاث أوراق للمساهمة في تلك المشاورات وهي بالتحديد حول الاقتصاد والسياسة وبناء الثقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت ستة أعضاء من المجموعة حاضرات في إستكهولم للتشاور مع الأطراف وقد التقين بالمبعوث الخاص وفريقه يوميًا. وقد أكد المبعوث الدولي ان للنساء حق أساسي في المساهمة في تشكيل مستقبل بلدانهم ومجتمعاتهن. لقد ثبت أن مشاركة المرأة الهادفة في عمليات السلام تحسّن جودة السلام واستدامته. إن المشاورات مع المنظمات النسائية ومن يمثل المرأة أمر حيوي لعمل مكتب المبعوث الخاص. وبالرغم من أزمة تفشي جائحة كوفيد-١٩، يواصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة ومكتبه إشراك النساء عن طريق استخدام الوسائل الرقمية.



## المبحث الخامس: البحث التطبيقي / Action research

يتناول هذا المبحث العديد من الأمثلة التطبيقية الخاصة بالمشاركة النسائية والنسوية في العملية السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص، من خلال التركيز في البداية على إسهامات الحركة النسوية في استخدام أداة التوثيق في حالات العنف والعنف السياسي والقدرة على تطبيق العدالة الانتقالية بشكل صحيح وأكثر عمقاً، كذلك التركيز على السياسات النسوية ومعوقات تطبيقها في العملية السياسية، وصولاً إلى تحليل التمييز الإيجابي كعملية متكاملة وغير مقتصرة على التمثيل العددي، وبرز أهم التوصيات بخصوص ذلك.



### أولاً:

## إسهامات الحركة النسوية في التوثيق كحالات العنف، العنف السياسي، العدالة الانتقالية:

استطاعت الإسهامات النسوية في القدرة على توثيق حالات العنف المختلفة باستخدام العديد من أدوات الرصد والتوثيق سواء جاءت هذه المصادر بشكل مباشر وأولي أو من خلال المصادر الثانوية، حيث يتم جمع وترتيب وتنظيم البيانات وتحليلها لتسهيل الحصول على المعلومات وتوثيق حالات العنف الجنسي والعنف السياسي بمؤشراته المختلفة؛ لرفع الوعي النسوي والنشر ومناصرة ومساندة الناجيات من العنف بمستوياته وفاعليه المختلفين (سواء تم استخدام العنف من خلال فاعلي أو غير فاعلي السلطات).

وعليه؛ تبلورت المساهمات النسوية في إعداد وتنظيم وتحليل حالات العنف بالأخص في فترة ثورات الربيع العربي وكذلك في مراحل العدالة الانتقالية التي تتمحور حول ( لجان الحقيقة، إنشاء لجان نفسية للحقائق، تغيير التعريفات الخاصة بالانتهاكات السياسية والعنيفة الواقعة على النساء، نظام التعويضات، إجراء تحقيقات ومحاكمات، عمليات إعادة الهيكلة في المنظومة السياسية، وغيرها من الأدوات).

ويمكن ملاحظة هذا الدور؛ من قبل النساء في اليمن عبر قيام النساء اليمنيات بعمل لجان تقصي الحقائق، وإنشاء لجان نفسية للحقائق، حيث تلعب النساء اليمنيات بشكل جوهري على المستويات المحلية والوطنية والدولية من إجلاء المدنيين والجرى من المناطق المتضررة من الصراع الى التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية وفتح الطرق والمعابر والإفراج عن الأسرى وتبادلهم والدعوة الى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد للمساعدة في الحد من انتشار جائحة كوفيد-١٩. وتضاف هذه الإسهامات الجوهريّة التي تظلمها المرأة اليمنية إلى الأدوار التأسيسية التي تقوم بها في سبيل ضمان استمرار أسرتها ومجتمعاتها، في ظل انهيار الخدمات الحيوية والبنية التحتية أو تدميرها من جراء الحرب.



## ثانيًا:

### السياسات النسوية للتواجد المتعدد للنساء في السياسة والعملية الانتخابية:

تتمحور السياسات النسوية بشكل رئيسي حول إسهامات الحركات النسوية العربية في قدرتهن على الحصول على حقوقهن السياسية والدستورية مع ضمان وضع أجندة نسوية قابلة للتطبيق والدخول في حيز التنفيذ، وكذلك قدرتهن على تحليل إطار العملية الانتخابية ووضع النساء بتلك القوانين من حيث إقرار مبدأ المساواة وعدم التمييز، التدابير الإيجابية لصالح النساء -كما هو موضح سابقًا-، بالإضافة إلى رصد وتحليل مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية والتشريعية في عدد من دول المنطقة.

فعلي الرغم من تواجد أعداد من النساء في المجالس التشريعية والبرلمانية في المنطقة وإن كان أقل من ١٠%؛ إلا أن هناك بعض المجالس النيابية تتواجد بها نسبة ٣٠% من النساء بالمجالس النيابية كما الحال بمجلس النواب العراقي ونسبة ٢٥% كما هو الحال بمجلس النواب المصري، حيث حصلت النساء على ١٦٢ مقعد من (٥٦٨ مقعدا) مجموع مقاعد مجلس النواب، إلا أن هناك غياب واضح للأجندة النسوية لدى النساء بمجلس النواب المصري فخلال الدورة الانعقاد الأول لمجلس ٢٠٢٠، لم تتمكن النساء من وضع تصور واضح حول الأجندة المطلوبة من الفصل التشريعي الجاري وهو ما انعكس على خروج القوانين ومنها القانون الجاري مناقشة في مجلس الشيوخ المصري (المعروف بقانون العمل).

## ثالثاً:

# التمييز الإيجابي كعملية متكاملة وليست عددية:

جاء التمييز الإيجابي للنساء في العملية الانتخابية كأداة للتعبير عن علاقات القوة السياسية والهيمنة الذكورية في تحليل واقع المشاركة النسائية التي تكاد أن تكون معدومة في الحياة السياسية، فتمحور التمييز الإيجابي لتعزيز العدالة السياسية بين الجنسين والكشف عن الديناميات السياسية التي تحافظ على الظلم والتهميش السياسي بين الجنسين، فجاءت أهمية الكوتا/المحاصصة النوعية في العمليات السياسية لتشجيع النساء على المستوى الفردي (من خلال التقدم والترشح والانتخاب) و على المستوى المشاركة الجماهيرية (لتشجيع وجود المرأة في المؤسسات السياسية) وعلى مستوى المشاركة والتمكين السياسي للنساء من خلال التمثيل والمشاركة والقدرة على تعزيز المكاسب والفرص السياسية والتشريعية والوظائف والخدمات لتحسين أوضاع النساء على المستوى المجتمعي، ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية والعمليات السياسية التي تواجهها المرأة أثناء هذه العمليات ( من ناحية القدرة على الاتصال والحصول على المعلومات، بناء القدرات السياسية، التمييز الموجه ضد المرأة بداخل الهياكل الأبوية، الأعراف الثقافية الذكورية) وغيرها من العمليات التنظيمية والإجرائية التي تواجه المرأة أثناء دمجها في العملية السياسية تحت شعار "التمييز الإيجابي".

وعلى جانب آخر؛ فإن استمرار منظومة المحاصصة النوعية/ التمييز الإيجابي والمكاسب والتحديات التي تواجهها غير كاف لدور النساء في المشاركة الحقيقية في العملية السياسية؛ لأن استمرار التمييز الإيجابي ما هو إلا إعادة إنتاج الظلم النوعي والمشاركة العددية وليس التمثيل الحقيقي للنساء بداخل الهياكل الأبوية مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود مناخ ديمقراطي شامل قادر على إدماج حقيقي للجميع النساء على اختلافهن في العملية السياسية.

ورغم أن كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبق لها أن وقّعت على اتفاقية "سيداو" CEDAW، ووثيقة بكين، إلا أن الحضور النسائي لا يزال خجولاً جداً في برلمانات المنطقة. هذا مع العلم أنه وبحسب مذكرة عمل بكين التي وقّعت عليها كل دول المنطقة، أنه كان من المفترض أن يكون للمرأة نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من المقاعد في برلمانات الدول الموقعة.

أما على أرض الواقع، فقد لازالت المنطقة، في ذيل قائمة الدول فيما يتعلق بعدد النائبات المرشحات والناخبات وفي المناصب العليا في الأحزاب، والنقابات والجمعيات المهنية. هذا بالإضافة الى غياب الأجندات النسوية والداعمة لحقوق النساء من برامج الأحزاب، النائبات و سياسات الدول.





## رابعًا: التوصيات:

- ١- ضرورة التزام الدول في المنطقة بالمواثيق الدولية الموقعة والمصدقة عليها فيما يتعلق بقضايا تمكين النساء ومناهضة العنف.
- ٢- ادراج الدول لسياسات نوعية وموازنات حساسة للنوع ونظم انتخابية تدعم وجود النساء على اختلافهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية
- ٣- العمل على سياسات قاعدية للأحزاب والنقابات والأطر الطلابية والتنظيمية لدعم تواجد كل من التمثيل العددي والاجندات النسوية الداعمة للتمكين على مستوى قصي وطويل المدى
- ٤- إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية للعمل بحرية على ملفات تمكين النساء
- ٥- إقرار نظم عدالة انتقالية وأجندات للمرأة والسلام بناء على تجارب المنطقة وفي إطار القرار ١٣٢٥ الملزم للعديد من الدول في مراحل الصراع وإقرار استراتيجيات وطنية لتطبيق القرار.
- ٦- إشراك المجتمع الدولي والحركات النسوية والاجتماعية الدولية في عملية التغيير عن طريق طرح نقاشات شفافة للموارد الخاصة بالنساء في المنطقة.

## الخاتمة:

وعلى خلفية ما سبق ذكره؛ تناولت الورقة أهم الإسهامات والتحليلات النسوية في السياسة بشكل عام، وحول مشاركة النساء في المنطقة في العملية السياسية بمنظور مُوسع وأكثر عمقاً من مؤشرات التمييز الإيجابي للنساء بشكل أكثر خصوصية، مع بيان قصور وعدم قدرة الدراسات أو الممارسات العملية التفرقة الحقيقية بين التمثيل والتمكين السياسي للنساء وكذلك التمثيل العددي والتمكين الحقيقي للنساء على الساحة السياسية.

بالإضافة إلى تركيز الورقة على؛ أهم المعوقات والمميزات التي تواجه المرأة عند خوضها المجال السياسي البطريكي من خلال تحليل الأدوار والصورة التقليدية للمرأة وديناميات الصراع في المنطقة، وعلى نحو آخر اتكاء بعض النساء إلى بعض المميزات وفوزهن في الانتخابات وتوافق أجندتهن بالأساس مع المنظومة البطريكية-الأبوية.

ومن ثم؛ استطاعت الورقة تسليط الضوء على هذه الإشكاليات النظرية والعملية والإسهامات النسوية بأدواتها المختلفة في المجال السياسي، مع تحليل العمليات المتداخلة والمتشابكة في إطار سياق مجتمعي / إيكولوجي غير داعم للمشاركة الحقيقية لنساء المنطقة في السياسة، وكذلك مع غياب وجود أجندة موحدة ومؤشرات داعمة لاستمرارية وأستدامة خطوات التمييز الإيجابي للنساء في الانتخابات. وختاماً؛ أشارت الورقة إلى أهم التوصيات الداعمة للنظر وتحليل وتطبيق عملية متكاملة للنظر حول إشكالية عدم مشاركة النساء الحقيقية في العملية السياسية والانتخابات في منطقة الشرق الأوسط.

# قائمة المراجع:

## أولاً: مراجع باللغة العربية:

دليل إرشادي حول إدماج النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية، نظرة للدراسات النسوية، ٢٠١٠.  
الدليل الإقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف القائم على أساس النوع، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر ٢٠١٦  
لماذا يفوق عدد النساء اللواتي يعشن في الفقر عدد الرجال؟، ٢٠١٥، متاح على الرابط:



قوانين العدالة الانتقالية في اليمن: تحايل على الحقيقة وكتم لأصوات الضحايا، المفكرة القانونية، ٢٠١٣، متاح على الرابط:



تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (اليمن)، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والعشرون، ٢٠١٤ .

توحيد النساء اللواتي يعملن على بناء السلام في اليمن في ظل انتشار جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، saferworld organization ، ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط:



قراءة في أرقام مشاركة المرأة بالانتخابات النيابية تنافسا وكوتا، وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط:



تراجع التمثيل النسائي في مجلس النواب التاسع عشر، موقع الغد، ٢٠٢٠، متاح على الرابط:



المرأة والسياسة في الجزائر خطوة للأمام واثنتان إلى الخلف، Washington Institute ، ٢٠٢١، متاح على الرابط:



المرأة والسلام والأمن، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، ٢٠١٩، متاح على الرابط:



التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن، مجالات العمل والبرامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، متاح على الرابط:

## ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

Proportion of seats held by women in national parliaments (%), World Bank, 2020, available link:



Anne Phillips, *Feminism and Politics*, Oxford University Press, 1998.

Annette Weber, *Feminist Peace and Conflict Theory*, Routledge Encyclopaedia on Peace and Conflict Theory, 2006.

Ann Shirley Modzelewski, *Internal dialogues: Construction of the self in The Woman Warrior*, California State University, San Bernardino, 2003.

Elisabeth Johansson-Nogués, *Gendering the Arab Spring? Rights and (in)security of Tunisian, Egyptian and Libyan women*, *Security Dialogue*, Vol. 44, No. 5/6, Special issue on "The new Middle East: A critical appraisal", Sage Publications, Inc., (October-December 2013).

Elizabeth Fernea, *The Challenges for Middle Eastern Women in the 21st Century*, *Middle East Journal*, Middle East Institute, Vol. 54, No. 2 (Spring, 2000).

E.Evans, *Feminism and Women's Political Representation*. In: *The Politics of Third Wave Feminisms*, Gender and Politics Series. Palgrave Macmillan, London, 2015.

Global Gender Gap Report 2021, World Economic Forum, 2021, available link:



Leonie Huddy and Nayda Terkildsen, *Gender Stereotypes and the Perception of Male and Female Candidates*, *American Journal of Political Science*, Midwest Political Science Association, Vol. 37, No. 1 (Feb., 1993).

Marwa Shalaby, *Women's Representation in the Middle East and North Africa*, Oxford publication, 2018.

Meena Dhanda, *Representation for Women: Should Feminists Support Quotas?*, *Economic and Political Weekly*, Vol. 35, No. 33, 2000.

Megan Alexandra Dersnah, *Women in Political and Public Life*, Global Report for the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice, OHCHR, 2020.

Nigel J. Young, *Feminist Peace Theory*, *The Oxford International Encyclopedia of Peace*, 2010.

Rebecca Elmhirst, *The Routledge Handbook of Gender and Development*, feminist political ecology, The Routledge, 2015.

Sahar Khamis, *The Arab "Feminist" Spring?*, *Feminist Studies*, Vol. 37, No. 3, FEMINIST HISTORIES AND INSTITUTIONAL PRACTICES, Feminist Studies, Inc, (Fall 2011).

TORIL AALBERG & ANDERS TODAL JENSSEN, *Gender Stereotyping of Political Candidates*, *Nordicom Review* 28 (2007).

Zoe Lefkofridi, Nathalie Giger and Anne Maria Holli, *When All Parties Nominate Women: The Role of Political Gender Stereotypes in Voters' Choices*, Cambridge University Press: 28 November 2018.